# دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات*

اجلال راتب**

## مقدمة:

انصبت الدراسة على تقصى مشكلة التصدير من خلال دراسة ميدانية على اثنتين من المناطق الحرة المصرية كذلك دراسة مقارنة لبعض المناطق الحرة فى العالم فضلا عن الاهتمام بتقويم الموقف التنفيذى للمناطق الحرة فى مصر من حيث الاستثمارات وحصيلة الصادرات وفرص العمالة ومناخ الاستثمار. وتقع الدراسة فى ستة أجزاء إلى جانب التوصيات.

## الجزء الاول: نشأة وأهمية المناطق الحرة:

### أولا : نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة.

نشأت فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد لاجتذاب جزء من حجم التجارة الدولية العابرة ومن أمثلة ذلك منطقة جبل طارق (١٧٠٤).ومع بدايات القرن العشرين،نمت المناطق الحرة بسرعة فى

* دراسة صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (١٠٤) .
قام باعدد الدراسة فريق بحثى مكون من: أ.د. اجلال راتب ( باحث رئيسى) ، أ.د. محمود عبدالحى، أ.د.حسين صالح، أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى، د. مجدى محمد خليفة ، أ.عبدالسلام محمد ( باحث مساعد بالمعهد) ،أ. أحمد هاشم خاطر ( مدير عام الترجمة والنشر)، أ.محمود عبدالنبى ( الهيئة العامة للاستثمار).

**أ.د. اجلال راتب - مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد.

أوروبا وتزايدت هذه السرعة مع نمو التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.وتقام هذه المناطق بالقرب من الموانى لتسهيل التصدير وقد تطورت لكى تؤدى عديدا من الخدمات المختلفة بحيث صارت مناطق تصدير صناعية تقام على مساحات كبيرة من الأرض يتم تجهيزها بأساليب شحن وتفريغ وتجهيزات متقدمة.

ويختلف مفهوم المناطق الحرة عن غيره من المفاهيم المشابهة له فمثلا تتشابه المناطق الحرة مع الأسواق الحرة وإن تميزت الثانية بأنها تهدف لامتصاص العملات الأجنبية لدى العابرين عن طريق عرض السلع الوطنية والأجنبية بدون أى اجراءات عليها.كذلك تتفوق المناطق الحرة على الترتيبات الجمركية التى تستهدف تيسير التبادل التجارى حيث تتميز الأولى بتوفير مناخ ملائم لتنمية التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار من خلال تقديم الاعفاءات الضريبية .

## ثانيا: تعريف المناطق الحرة وقواعد العمل بها:

يمكن تعريف المنطقة الحرة عامة "بأنها جزء من أرض الدولة يقع على منافذها البرية أو الجوية أو بالقرب منها ويحدد جغرافيا بالأسوار ويتم عزله عن باقى أقاليم الدولة ويتم إخضاعه لقواعد قانونية معينة ويخضع للسيادة الكاملة للدولة".

وهكذا توجد قواعد للتعامل مع المناطق الحرة أهمها أن تعامل المشروعات المقامة داخلها كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية فضلا عن تطبيق القانون الخاص بالاستثمار والمناطق الحرة على المشروعات المقامة داخل هذه المناطق فى ضوء الأنشطة المصرح بممارستها.

## ثالثا : أهمية المنطقة الحرة للمستثمرين فى الدولة :

بالنسبة للدولة، تهدف الى تخفيف القيود الجمركية المفروضة على حركة التجارة الدولية وتوفير فرص العمل مع زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية فضلا عن تقليص العجز فى ميزان المدفوعات وجلب التكنولوجيا المتقدمة.كذلك تهدف الدولة إلى تطوير هيكلها الانتاجى والتصديرى مع ترشيد الإنفاق على هياكل الدولة الأساسية .

بالنسبة للمستثمرين ، يهدف هؤلاء إلى الاستفادة من الاعفاءات والمزايا الممنوحة لهم من

الدولة فضلا عن الاستفادة من موقع الدولة الجغرافى وتوافر البنية الأساسية والموارد الرخيصة.

## رابعا : الأنشطة المصرح بها للعمل داخل المناطق الحرة وأهمها ثلاثة:

- أنشطة تجارية باعتبارها أقدم الأنشطة كعمليات التخزين والشحن والتفريغ.
- أنشطة صناعية فى شكل صناعات خفيفة أو متوسطة أو ثقيلة.
- أنشطة خدمية مثل تموين السفن والصيانة والاصلاح.

وتتباين الأنشطة من آن لآخر حسب التشريعات والأهداف لكن المناطق الحرة عامة تحصل على عديد من المزايا مثل المزايا الاقتصادية والمالية (تسهيلات ائتمانية وسهولة انتقال رؤوس الأموال) التى تعتبر أهم العوامل المشجعة على الاستثمار.

وبالنسبة للمناطق الحرة فى مصر فتتميز بوجود عوامل جذب للاستثمارات العربية والأجنبية أهمها الموقع الجغرافى والاستقرار السياسى والاقتصادى وتوافر عوامل الانتاج .

وقد تضمن قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ نظامين للاستثمار يعالج الثانى نظام الاستثمار فى المناطق الحرة التى تعتبرأحد وسائل جذب الاستثمار الخارجى وأحد العوامل المساعدة على رفع معدلات التنمية الاقتصادية فى البلاد.وأهم المناطق الحرة القائمة فى مصر خمس مناطق تقع فى مدينة نصر وفى الاسكندرية وبورسعيد والسويس والاسماعيلية فضلا عن البدء فى اقامة مجموعة من المناطق الحرة الجديدة فى سفاجة ودمياط والعريش ورأس النقب.

أما عن أهم مزايا الاستثمار فى المناطق الحرة فتتمثل فى حرية الاستيراد من الداخل أو من الخارج والحرية الكاملة فى تحويل الأرباح وحرية اختيار الشكل القانونى فضلا عن الاعفاءات الضريبية لمشروعات المناطق الحرة ممثلة فى الاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم المفروضة على الاجراءات القانونية والادارية.

## الجزء الثانى : استراتيجية الصادرات:

تحظى قضية التصدير بأهمية بالغة للاقتصاد المصرى حاليا كى يتمكن من معالجة مشكلاته المزمنة كالعجز فى ميزان التجارة وتدعيم مركز العملة المحلية وعيوب سياسة الاحلال محل

الواردات. لذلك ترجع أهمية التصدير الى زيادة النقد الأجنبى وتحقيق نمو اقتصادى وعلاج عجز الميزان التجارى وتدعيم دور مصر الاقليمى والعالمى ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر اتخاذ عدة سياسات واجراءات:

## أولا: الانتاج التصديرى:

ويعنى توسيع وتحديث القاعدة الانتاجية لمواجهة المنافسة العالمية والنفاذ للسوق العالمية المتسعة ويثير هذا المطلب العديد من القضايا المتصلة به ومنها:

١- انتاج السلع التصديرية غير التقليدية

وذلك من خلال انتاج سلع عالية الكفاءة يمكنها أن تنافس عالميا وخلق الميزة التنافسية وليس لها مجرد الاعتماد على الميزة النسبية الطبيعية ويتطلب هذا قدرا عاليا من التقدم الفنى من خلال التعامل مع الشركات العالمية التى توفر رؤوس الأموال اللازمة للانتاج التصديرى والتى تسهم بوضوح فى تطور التكنولوجيا والقدرات الفنية والادارية .

٢ - تخطيط الانتاج التصديرى التقليدى

وذلك عن طريق تخطيط المنتجات الزراعية التصديرية وتحقيق استقرار تصدير هذه المنتجات والبحث عن مناطق انتاج جديدة لتوطيد الانتاج التصديرى التقليدى.

٣ - التفرقة بين تصدير فائض الانتاج والانتاج للتصدير

يتميز فائض الانتاج بتذبذبه من عام لآخر من حيث أسعاره أو حجمه وانتهاز الفرص والترويج له دون رسم سياسة خاصة بينما يعنى الانتاج التصديرى الانتظام والاستقرار نوعا وحجما وسعرا ويتطلب رسم سياسة طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى لغزو الأسواق الخارجية ويتميز بتوافر مواصفات قياسية تتطلبها السوق الخارجية .

٤ - الانتاج السلعى ذو الفائدة التصديرية

ويعنى انتقاء مجالات الانتاج ذات الفائدة التصديرية للاقتصاد القومى والتى تحقق عائدا مجزيا ويمكن استخدام عدة معايير فى هذا الصدد.

- معيار أكبر قيمة مضافة .
- معيار أكبر تشغيل للعمالة للقضاء على البطالة .
- معيار توفير أكبر عائد ممكن من العملات الأجنبية.

ومع ذلك يمكن تجاهل المعايير السابقة فى حالات السلعة ذات الأهمية الاستراتيجية أو اذا كان عدم انتاج السلعة مؤديا لمشكلات اجتماعية وسياسية.وتتميز مصر بتوافر ميزة نسبية فى عدد من صناعاتها مما يؤهل هذه الأخيرة للعب دور هام فى عملية التصديركصناعات الملابس الجاهزة والأحذية الجلدية والمفروشات المنزلية والسجاد والخضروات والمنتجات الغذائية والأسمدة والمنتجات الدوائية والالكترونيات والسيارات.

### ثانيا : السياسة التصديرية الحالية:

لا شك أن السياسة التصديرية الناجحة تعتمد على انتاج سلع تصديرية عالية الكفاءة من خلال تكنولوجيا متقدمة وعمالة مدربة جيدا ومستوى مرتفع من الجودة. والواقع أن السياسة الحالية تتسم بكثرة القيود وتعدد اجراءات التصدير وتدخل الحكومة والتركيز على السوق المحلى رغم ما حدث من تحسن فى مناخ السياسة الاقتصادية وهكذا تواجه عملية التصدير عديدا من المشاكل أهمها:

١- تعقد الاجراءات وهنا تأتى أهمية تبسيط هذه الاجراءات لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية فى الأسواق الأجنبية .

٢- ارتفاع الرسوم الجمركية مما يعيق التصدير.

٣- انخفاض مستويات التعبئة والتغليف والشحن .

٤- مشكلات التمويل والتسويق.

## الجزء الثالث : المناطق الحرة فى العالم

### أولا: الأنماط العالمية للمناطق الحرة وتطورها:

تأخذ منطقة التجارة الحرة مسمى"منطقة التجارة الخارجية" فى الولايات المتحدة الأمريكية غير أن أهم التطورات فى مفهوم المنطقة الحرة يتمثل فى ظهور"منطقة تجهيز الصادرات" التى تقدم

اعفاء جمركيا للمنشآت العاملة فى استيراد وتصدير السلع.وهناك أيضا ما يعرف بالمناطق المصرفية الحرة التى تحولت حاليا لمراكز مالية لها شهرة عالمية مثل سنغافورة وتقوم بقبول الايداعات وتقديم القروض وفق أسهل الاجراءات.وأخيرا يوجد ما يسمى بمناطق المشروعات الحرة ووظيفتها الأساسية تشجيع تنمية المناطق الأقل تقدما فى الدولة وتشمل أنشطة صناعية وتجارية.

وقد شهدت الصور السابقة للمناطق الحرة تطورات ملحوظة فى الثمانينات وأوائل التسعينات خاصة فى الدول حديثة التصنيع وذلك كما يلى:

أ- تطور مناطق تجهيز الصادرات لتشمل أجزاء واسعة من اقليم الدولة وذلك من خلال شكل المناطق الاقتصادية الخاصة التى توسعت فى الصين حاليا ومن خلال مناطق الباب المفتوح ما بين حدود المكسيك والولايات المتحدة وهى مناطق تشجيع التصنيع للتصدير مما يؤتى آثاره الحسنة على كل من الصناعة الوطنية والصادرات.

ب- تحول مناطق تجهيز الصادرات لتجهيز الواردات أيضا (مثال ذلك البرازيل) ومن أسباب ذلك رغبة الحكومات فى تشجيع روابط منشآت المناطق الحرة مع الاقتصاد المحلى.

جـ- تشجيع المشاركة المحلية فى مشروعات المناطق الحرة (حالة الهند) وذلك ممكن من خلال المشروعات المشتركة مثلا .

د- تطور مناطق تجهيز الصادرات الى الاهتمام بالخدمات وهو تطور يتنامى مع تسارع خطى الثورة التكنولوجية وحدث هذا بالفعل فى تايلاند لمسايرة اتجاه الاقتصاد العالمى المعاصر نحو توسع قطاع الخدمات ودوره فى التجارة الخارجية.

## ثانيا : دور المناطق الحرة فى عملية التنمية فى البلاد النامية:

تلعب المناطق الحرة أدوارا هامة لخدمة عملية التنمية فى البلاد النامية، لعل أهمها:

**١- توليد فرص العمالة :**

حيث أدت هذه المناطق لتشغيل حوالى ٣,٥ مليون شخص حتى أوائل الثمانينات فى البلاد النامية فقط ولا تقتصر المناطق الحرة على ذلك بل انها تتمتع كذلك بأجور أعلى نسبيا من

المعدلات السائدة فى البلاد التى توجد بها (حالة هونج كونج).

والواقع أن عنصر العمل يكون عادة رخيصا فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة لذلك تقوم المناطق الحرة الحديثة على استغلال ميزة "العمل الرخيص".

**٢- المتحصلات الصافية من العملات الأجنبية :**

وهى الفارق بين ايرادات الصادرات بالعملات الأجنبية وبين المدفوعات المختلفة الأغراض، وتشير الأدلة المتوفرة الى ضآلة المتحصلات الصافية التى تحصل عليها الدول النامية من العملات الأجنبية (الاستثناء فى حالة كوريا الجنوبية وتايوان) وذلك لقلة استخدام المدخلات المحلية.

**٣- نقل التكنولوجيا**

يأخذ هذا النقل عدة صور وما يهمنا فى هذا السياق هو النقل من خلال الاستثمار الأجنبى عن طريق " التدريب الصناعى الأساسى" بمعنى رفع مستوى المهارة والخبرة التكنولوجية كما حدث فى حالة كوريا الجنوبية وتايوان .

لكن يوجد قيدان أساسيان على ما سبق ذكره الأول هو سيادة الأنشطة الصناعية كثيفة العمل حيث أغلب العاملين عمال تجميع مما يؤدى لعدم نقل حقيقى لمهارات تكنولوجية على مستوى عال لغالبية قوة العمل،أما الثانى فينصب على عدم تعرض منشآت المناطق الحرة العاملة فى تجهيز الصادرات الى منافسة خارجية جدية نظرا لقيام التسويق على الاتفاقيات التى تحدد مسبقا الطلبات.

والجدير بالذكر الاشارة إلى أن تجارب مناطق تجهيز الصادرات تشير حاليا الى تغير فى نوعية الأنشطة الصناعية السائدة الى التصنيع بدلا من التجميع وبالتالى زيادة الجودة وزيادة التطور التكنولوجى كما حدث فى كوريا الجنوبية وسنغافورة .

وهكذا يمكن القول إنه كلما توافر لدى الدولة النامية الحد الملائم من متطلبات النمو الاقتصادى كلما استطاعت تحقيق عائد مرتفع من وراء النشاط الاقتصادى للمناطق الحرة وذلك كما تبين تجارب البلدان حديثة التصنيع فى آسيا وأمريكا الوسطى .

## ثالثا: التوزيع الجغرافى للمناطق الحرة فى العالم النامى ودلالاته:

### ١- التوزيع الجغرافى

آســـــيا:

هى قارة تحتوى - خاصة فى شرقها وجنوبها الشرقى - على أهم المناطق الحرة كما تحتوى على أعلى معدلات للزيادة فى هذه المناطق (إلى جانب منطقة الكاريبى) وذلك كالآتى:

أ - وجدت الموانى الحرة منذ القرن التاسع عشر فى أشهر موقعين فى هونج كونج وسنغافورة وتطور الموقعان بشكل هائل الى مركزين كبيرين من المراكز الصناعية العالمية .

ب - ووجدت مناطق تجهيز الصادرات بداياتها أيضا فى آسيا فى تايوان ثم شهدت توسعا كبيرا من خلال بناء عدد كبير من هذه المناطق حتى بلغت ٣٤ منطقة فى منتصف الثمانينات منها ١٢ فى ماليزيا وحدها .

جـ - أما عن تجارب المناطق المصرفية الحرة فقد تضاعفت فى العدد والقدرة مثل حالتى هونج كونج وسنغافورة .

وأخيرا فان مناطق المشروعات لم توجد بالمعنى الحرفى فى آسيا إلا أنها استوحت النموذج الأمريكى والانجليزى كما هو الحال فى هونج كونج .

الكاريبى وأمريكا اللاتينية :

أ - مناطق تجهيز الصادرات : لقد بدأت بشكل مبكر فى البرازيل والمكسيك وزاد عدد هذه المناطق حتى وصل الى خمسين منطقة فى منتصف الثمانينات.

ب - وقد سجلت المناطق المصرفية الحرة نجاحات بارزة فى عدد من بلدان الكاريبى خاصة فى جزر البهاما التى صارت ثالث أنشط مركز مالى فى العالم بفضل مميزاتها المتعددة.

أفريقيا والشرق الأوسط :

سجلت هذه المنطقة أدنى مستويات النشاط فى مجال استراتيجيات التطوير والانماء المعتمدة على المناطق الحرة رغم وجود أمثلة على هذه المناطق فى المنطقة مثل حالة بورسعيد

وجيبوتى. وأما مناطق معالجة الصادرات فكانت موريشيوس سباقة فى هذا المجال عام ١٩٧٠ ثم تونس (٦ مناطق) ومصر(٤ على الأقل) وأنجح تجربة تتمثل فى منطقة جبل على بامارة دبى وقد وجدت مناطق مصرفية فى البحرين والشارقة.

## ٢- دلالات التوزيع الجغرافى

أســـيا :

نجد أن الغالبية العظمى من بلاد المناطق الحرة فى آسيا يسودها نمط مناطق معالجة الصادرات التى هى أرقى أنماط المناطق الحرة مع وجود نمط الموانى الحرة فى سنغافورة وهونج كونج والملاحظ أن الفئات السلعية القائمة فى مناطق معالجة الصادرات تشمل الالكترونيات والاتصالات وغيرها من السلع ذات المحتوى التكنولوجى المرتفع.

أمريكا الجنوبية:

أ- أمريكا الوسطى والكاريبى

نجد فى هذه المنطقة الغالبية الساحقة للمناطق الحرة (فى السلفادور وهايتى...) وتنتشر هنا ايضا الفئات السلعية ذات المحتوى التكنولوجى المتطور مثل الالكترونيات والمنتجات المعدنية وإن كان هذا المحتوى أقل نسبيا مقارنة بشرق آسيا .

ب - أمريكا الجنوبية

تظهر المناطق الحرة فى الأرجنتين والبرازيل وشيلى ...وهى كلها لتجارة الترانزيت لذلك فأهم الفئات السلعية تتمثل فى المنسوجات والملابس الجاهزة .

أفريقيا والشرق الأوسط:

أ- أفريقيـا

تشهد غالبيـة دول القارة مناطق حرة ( فى ١١ دولة) و٤ دول بها مناطق موجهة للتصدير وتوجد منطقة مصرفيـة حرة فى سيشل. والملاحظ أن الفئات السلعيـة السائدة تتمحور حول المنسوجات والملابس الجاهزة أساسا دون ظهور فئات الالكترونيات والمنتجات المعدنية التى

وجدناها فى منطقة الكاريبى وشرق آسيا مما يدل على انخفاض المستوى التكنولوجى للأنشطة الصناعية فى المناطق الحرة لأفريقيا.

ب - الشرق الأوسط :

حيث توجد المناطق الحرة فى خمس دول (من بينها مصر) وفى ايران واسرائيل وتوجد مناطق تجهيز الصادرات فى ثلاث دول ومنطقة مصرفية عالمية فى البحرين ويبدو أن المناطق الحرة فى الدول العربية لم تحقق تطورا كبيرا فى العمق الصناعى التصديرى والتكنولوجى لأن أهم الفئات السلعية السائدة تتركز فى قطاع الملابس الجاهزة.

## رابعا : دراسة حالات غير عربية

١- سرى لانكا منطقة "كاتونایاك"

أنشئت عام ١٩٧٨ كأحد تطبيقات " مناطق تجهيز الصادرات " وبدراسة توزيع الأنشطة الصناعية قطاعيا فى المنطقة فى أول الثمانينات وجد أن أغلب مشروعات المنطقة واقعة ضمن قطاع صناعة الملابس والجلود.

أما بالنسبة للتمويل والاستثمار فنجد أنه عبارة عن مشاركات فى المشروعات وقروض طويلة الأجل أجنبية ومحلية ، ومن متابعة مصادر المشاركة الأجنبية حسب البلاد يتضح أن تمويل المنطقة الحرة اعتمد بصفة أساسية على المصادر الأجنبية وأن هذه الأخيرة تتركز غالبيتها فى هونج كونج وكوريا الجنوبية. وأخيرا بالنسبة لبعض الآثار التنموية نلاحظ ضآلة أثر المنطقة الحرة على تنمية الاقتصاد السريلانكى نظرا لضعف الروابط مع الاقتصاد المحلى وانخفاض مستوى المتحصلات الصافية من العملات الأجنبية وغالبية الأنشطة كثيفة العمل وذات محتوى تكنولوجى متواضع المستوى .

٢- كوريا الجنوبية "منطقة ماسان"

تمثل المنطقة واحدة من أقدم وأبرز المناطق الحرة فى العالم كنموذج لنمط معالجة الصادرات وحققت نجاحات كبرى فى رفع النمو ومعدلات التصدير حتى تحولت كوريا الجنوبية خلال عقد واحد الى مصدر رئيسى للمنسوجات والأجهزة الكهربائية.ولم تقف نجاحات المنطقة عند ذلك بل أخذت

فى التحول لتعميق التكنولوجيا خاصة فى المنتجات الالكترونية الدقيقة والمنتجات المعدنية اذ تعتبر حوالى ٦٠٪ من المنتجات من الالكترونيات والصلب .

وبالنسبة للآثار التنموية نلاحظ انعكاس تجربة ماسان على التطور الصناعى والتنموى فى كوريا حيث تزايد استغلال العنصر الرأسمالى والتكنولوجى العلمى والتحول الى الصناعات كثيفة رأس المال وصناعات البحث والتطوير .

## خامسا: المناطق الحرة فى البلاد العربية (استعراض مقارن)

ينصب العرض على مقارنة المناطق الحرة فى مصر وتونس وسوريا بمثيلاتها فى الدول غير العربية وذلك من حيث :

### ١- عوامل النشأة:

على عكس تجارب شرق آسيا الناجحة، لم يخضع انشاء المناطق الحرة العربية لتوجه انمائى استراتيجى محدد بقدر ما كان استجابة لعوامل معينة أو لحل مشكلات قائمة ففى حالة مصر لم يجر التركيز على تنمية صادرات السلع والخدمات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية بل تحولت المنطقة الحرة ببورسعيد الى موقع لتهريب السلع الأجنبية الى داخل البلاد.وفى حالة سوريا كان الدافع الرئيسى لانشاء المنطقة الحرة هو محاولة اجتذاب رؤوس الأموال الهاربة وجذب استثمارات عربية وأجنبية وكانت تونس هى أكثر البلدان العربية نجاحا فى السبعينات فى جذب الاستثمارات الأجنبية الجديدة بالمشاركة مع الدول الأوروبية.

### ٢- ضمانات النمو:

نجدها فى التجارب الآسيوية ممثلة فى توفير المناخ الاستثمارى (من خلال الاستقرار السياسى والاقتصادى والشفافية فى التعامل بين المستثمر وجهاز الدولة ووضوح وبساطة اجراءات الاستثمار وكفاءة المرافق)أما فى التجارب العربية محل الدراسة فنجد أن الاعفاءات والامتيازات شملت الاعفاء من الضرائب ومن القيود الادارية ومن قوانين الرقابة على عمليات النقد الأجنبى وعدم جواز تأميم المشروعات ونظرا لأن هذه الحوافز تأخذ شكل الاستثناءات فإنها لم تحفز المستثمرين على المبادرة واستمرار النشاط.

**٣- الأنشطة الاستثمارية اتجاهاتها ومصادرها:**

من الملاحظ هامشية القطاع الصناعى التحويلى والمؤسسات المالية فى حالة التجارب العربية (عدا تونس) مع اتجاه لنشوء مشروعات جديدة لخدمات المعلومات كما هو الحال فى شركة صخر لانتاج البرامج فى منطقة مدينة نصر فى مصر.أما عن مصادر الاستثمار فنلاحظ غلبة المصادر المحلية،ففى تونس مثلا تشكل المصادر المحلية ٦٠٪ من اجمالى رأس المال المستثمر فى المناطق الحرة،وفى مصر (٧٠٪) وفى سوريا( أكثر من ٩٠٪ ).

## سادسا: الدروس المستفادة من الخبرات المقارنة :

**الدرس الأول : توفير مقومات النشأة الصحيحة :**

بمعنى تحديد توجه استراتيجى تنموى يتم فى ضوئه اقامة المناطق الحرة وذلك عن طريق معايير أساسية هى:

١- التأثير الايجابى على هياكل الانتاج المحلى من خلال أنشطة ديناميكية ممثلة فى رفع كفاءة الخدمات والنقل والشحن وتقليل تكاليفها.

٢- التأثير الايجابى على عناصر الدخل القومى وذلك من خلال الحصة النسبية كايرادات المناطق الحرة فى الدخل القومى خاصة ايرادات العملات الأجنبية والتى يكون مصدرها متحصلات الصادرات.

٣- التأثير الايجابى على هيكل التجارة الخارجية بمعنى رفع وزن الصادرات النسبى عبر الزمن مما يتطلب بناء استراتيجية محددة وفعالة لقطاع الصادرات حيث لا توجد للآن هذه الاستراتيجيات وإن كانت تجرى محاولات بمساعدة هيئات أجنبية كدراسة معهد ستانفورد لحساب اللجنة العليا لتنمية الصادرات المصرية التى اقترحت أهدافا مثل مضاعفة الصادرات فى السنوات الأربع من ١٩٩٥ الى ١٩٩٩ وتنويع الصادرات فى نهاية عام ٢٠٠٠.

٤- التأثير على العمالة وهيكل التوظف بمعنى زيادة الحجم الكلى للعمالة المتولد عن تشغيل المناطق الحرة جنبا الى جنب مع ارتفاع نسبة العمالة الماهرة تكنولوجيا وعلميا .

**الدرس الثانى: توفير ضمانات النمو المضطرد:**

وهى الضمانات الثلاثة السابق ذكرها الممثلة فى توفير المناخ الاستثمارى الملائم واقامة نظام الحوافز وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية من أجل تطوير صادرات المناطق الحرة .

**الدرس الثالث : ضبط الأولويات الاستثمارية:**

وهو دور يقوم به جهاز الدولة من خلال تحديد الأولويات الواجبة كالتالى:

١- أولوية الأنشطة المتقدمة تكنولوجيا على الأنشطة ذات المستوى التكنولوجى الأدنى.

٢- أولوية الصناعات ذات الكثافة العلمية التكنولوجية مقابل الصناعات كثيفة العمالة العادية ونصف الماهرة.ففى الحالة الأولى نجد صناعات الالكترونيات الدقيقة والحاسبات والسيارات بينما فى الحالة الثانية نجد المنسوجات والجلود.

٣- اقامة روابط مناسبة بين المناطق الحرة والاقتصاد المحلى وذلك حسب ظروف كل دولة فالمهم بناء شبكة علاقات للربط وبالتالى نشر ثمار النمو فى أرجاء الاقتصاد ككل .

إن التطبيق هو المهم بالنسبة للدروس السابقة وهذا يتطلب ارادة عازمة وادارة حازمة يعملان فى اطار بيئة اقتصادية اجتماعية مواتية.

## الجزء الرابع : الوضع الراهن للمناطق الحرة فى مصر:

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على الوضع الراهن للمناطق الحرة العامة والخاصة فى مصر وتقييم أدائها فى ضوء البيانات المتاحة من الهيئة العامة للاستثمار.

### أولا : المناطق الحرة العامة :

**١- تطور الموقف التنفيذى للمشروعات :**

بلغ عدد المشروعات التى تم الموافقة عليها منذ بدء العمل بنظام المناطق الحرة عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٤/١٢/٣١ نحو ٣٨٩ مشروعا بلغ اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها ١٠٦٧٠٣ مليون جنيه.

ويمكن تقسيم هذه المشروعات على أساس مراحل تنفيذها الى ثلاث مجموعات:

- المشروعات التى بدأت النشاط : بلغ عددها ٢٢٠ مشروعا تمثل ١٧٪ من عدد المشروعات الموافق عليها وتبلغ رؤوس أموالها نحو ٧٢٨,٩ م.ج. تمثل ٦٨٪ من رؤوس الأموال.

- المشروعات تحت التنفيذ : بلغ عددها ٥٥ مشروعا تمثل حوالى ١٤٪ وتبلغ رؤوس الأموال المصرح بها نحو ١١١,٦ م.ج. تمثل ١٠٪ من اجمالى رؤوس الأموال.

- المشروعات التى وافق عليها حديثا : يبلغ عددها ٨١ مشروعا بنسبة ٢٠٪ من اجمالى المشروعات الموافق عليها وتبلغ رؤوس الأموال لهذه المشروعات ١٨٥,٨ م.ج. تمثل ٢٪ من اجمالى رؤوس الأموال.

**٢- الشكل القانونى للمشروعات:**

تتقدم المشروعات الى هيئة الاستثمار للاستفادة بنظام المناطق الحرة العامة وعادة تأخذ أشكالا قانونية مختلفة مثل الشركات المساهمة أو التضامن أو المحدودة أو التوصية البسيطة، أو مشروعات فردية.

**٣- التوزيع النوعى للمشروعات :**

تشير الدراسة الى أن مشروعات التخزين تمثل المركز الأول فى العدد الكلى للمشروعات حيث تبلغ ٢٤٢ مشروعا بنسبة ٦٢٪ من اجمالى المشروعات وتأتى المشروعات الصناعية فى المرتبة الثانية حيث تبلغ ١٥٤ مشروعا وأخيرا تأتى مشروعات الخدمات حيث بلغ عددها ٢٣مشروعا.

## ثانيا : المناطق الحرة الخاصة :

تقام المناطق الحرة الخاصة وفقا لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ داخل الدوائر الجمركية أو داخل حدود البلاد وقد بلغ عدد الموافقات حوالى ٤٧ مشروعا برأسمال يقدر بحوالى ٨٢٣ م.ج.

أ - بالنسبة للمشروعات التى بدأت النشاط فعلا فيبلغ ٤٢ مشروعا تمثل ٨٩٪ من اجمالى

المشروعات الموافق عليها وتبلغ رؤوس الأموال المصرية ٧٩٢ م.ج بنسبة ٩٦٪منها ٣ , ٧٩٠ م.ج بالنقد الأجنبى والباقى بالعملة المحلية.

ب - هناك مشروع واحد فى المنطقة الحرة الخاصة بالاسكندرية وتبلغ رؤوس الأموال المصرح بها ٦ , ٧ م.ج كلها بالنقد الأجنبى.

جـ - أما المشروعات التى ووفق عليها حديثا فبلغ عدها ٤ مشروعات موزعة جغرافيا فى بورسعيد - الاسكندرية - السويس ويبلغ رأس المال المصرح به ٣ , ٢٤ م.ج. تمثل ٣٪ من اجمالى رأس المال.

**١- مصادر تمويل رؤوس أموال المشروعات :**

يتضح من الدراسة أن مساهمة الدول العربية تأتى فى المرتبة الأولى فهى تمثل ١ , ٥١٪ من اجمالى رؤوس الأموال تليها مصر بنسبة ٥ , ٣١٪ ثم الولايات المتحدة الأمريكية فى المرتبة الثالثة والسوق الأوروبية المشتركة فى المرتبة الرابعة .

**٢- توفير فرص العمل :**

تبلغ فرص العمل المستهدفة للمشروعات حتى١٩٩٤/١٢/٣١ حوالى ٥٧٦٣ فرصة منها ٥٤٦٩ من المصريين تمثل ٩٥٪ وبالنسبة للأجور المستهدفة تبلغ ٣ , ٢٧ م.ج بمتوسط أجر ٤٦٢٤ج ويلاحظ بصفة عامة أن مستويات الأجور فى مشروعات الاستثمار فى المناطق الحرة العامة والخاصة تزيد عن نظيرتها فى القطاعات والأنشطة المشابهة.

**٣- التوزيع النوعى للمشروعات :**

ومن حيث توزيع المشروعات الموافق عليها فى المناطق الحرة الخاصة نجد أن قطاع الخدمات يأتى فى المرتبة الأولى حيث يمثل ٤٧٪ من جملة المشروعات، ويأتى قطاع التخزين فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٦٪ ثم قطاع الصناعة بنسبة ١٩٪ ثم قطاع التجارة والمال بنسبة ٨٪.

## ثالثا : تطور الموافقات على مشروعات المناطق الحرة

يتطلب جذب الاستثمارات الى المناطق الحرة شروطا ومقومات وحوافز تضمن نجاح المنطقة

فى تحقيق أهدافها المباشرة وغير المباشرة ، وتعتبر مصر من أصلح الأماكن لانشاء المناطق الحرة. ولقد صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وأدخل عليه بعض التعديلات من خلال القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ثم صدر قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، ولقد زاد هذا القانون من قبضة الهيئة العامة للاستثمار على عملية الاستثمار. وقد يكون من المناسب حاليا تنقيح القوانين المعنية بالاستثمار واستصدار قانون موحد للاستثمار ليواكب التغيرات التى حدثت فى الاقتصاد المصرى .

وفيما يلى المبادىء العامة التى تراعيها الهيئة العامة للاستثمار عند الموافقة على المشروعات :

١- ضرورة أن يضيف المشروع زيادة حقيقية فى الدخل القومى.

٢ - أن يكون للمشروع أثره الايجابى على الميزان التجارى عن طريق الاحلال محل الواردات أو زيادة الصادرات .

٣- أن يكون المشروع على مستوى عال من التكنولوجيا حتى يستطيع بانتاجه المنافسة فى الأسواق الخارجية .

٤- تفضيل المشروعات التى تنتج سلعا ترتفع فيها نسبة المكونات المحلية.

٥- استخدام الأيدى العاملة المحلية وتدريبها على مهارات جديدة.

٦- منح رعاية خاصة للمشروعات التى توفر المواد الغذائية وخفض الواردات منها وبالتالى خفض مبالغ الدعم التى تتحملها الدولة .

٧- منح الأولوية للمشروعات التى تعتمد على التصدير اما كليا أو جزئيا متى يمكن تغطية الحد الأدنى من احتياجات هذه المشروعات من النقد الأجنبى.

٨- توجيه المشروعات الصناعية الى المجتمعات العمرانية الجديدة.

إن تطور الموافقات على المشروعات فى المناطق الحرة العامة حتى١٩٩٤/١٢/٣١ يبين أن عدد المشروعات الموافق عليها كانت تنمو بمعدلات بطيئة نسبيا مع بداية تطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، ومع صدور تعديلات فى القوانين، وآخرها قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، أخذ عدد

الموافقات على المشروعات فى المناطق الحرة فى الزيادة وذلك لزيادة الحافز والاعفاءات من ناحية وتوافر الخدمات والمرافق الأساسية من ناحية أخرى. ومن تحليل البيانات المتاحة يلاحظ زيادة عدد المشروعات الموافق عليها للمناطق الحرة العامة من ٢٦ مشروعا حتى عام ١٩٨٠ الى ١٥٨ مشروعا حتى ١٩٨٩ أى بزيادة بلغت ١٣٢ مشروعا، ثم زاد عدد الموافقات من ١٧٤ مشروعا حتى عام ١٩٩٠ الى ٣٨٩ مشروعا حتى عام ١٩٩٤ أى بزيادة بلغت ٢١٥ مشروعا .

وبمقارنة الأهداف الاجمالية لمشروعات المناطق الحرة العامة والخاصة مع بيانات المشروعات التى بدأت التنفيذ يتضح الآتى:

١- كان متوسط رؤوس الأموال المنفذة فى المشروعات التى بدأت النشاط فعلا أكبر من تلك المستهدفة فى دراسات الجدوى للمشروعات التى ووفق عليها.

٢- ارتفع متوسط التكاليف الاستثمارية فى المشروعات التى بدأت النشاط عن تلك المستهدفة فى المشروعات التى ووفق عليها.

٣- انخفض متوسط نصيب الأجور فى المشروعات التى بدأت النشاط عن ذلك المستهدف فى المشروعات التى ووفق عليها.

٤- أقترب متوسط عدد العمالة فى المشروعات التى ووفق عليها مع المشروعات المنفذة .

ويتضح من التحليل السابق ضرورة العناية باعداد دراسات الجدوى للمشروعات وخاصة عند تقدير احتياجاتها من رؤوس الأموال ومستلزمات الانتاج والعمالة ومتوسطات أجورها.وكذلك تقدير الصادرات والواردات لهذه المشروعات .

هذا ولقد اثر التحسن المستمر فى مناخ الاستثمار وتبسيط الاجراءات على زيادة الاستثمارات فى المشروعات التى تبلغ قيمة استثماراتها بين ٥ ملايين ، ٥٠ مليون جنيه. حيث بلغ عدد هذه المشروعات ٧٣٢ مشروعا فى مختلف المحافظات ، حيث أصبح من حق أى مستثمر القيام بالمشروعات فى حدود ٥٠ مليون جنيه ثم اخطار هيئة الاستثمار، وهذه السياسة جعلت هيئة الاستثمار تركز على توفير التراخيص والاعفاءات اللازمة للمستثمرين، وتحقيقا لهدف تيسير الاجراءات يرى البعض الغاء الهيئة العامة للاستثمار ويتقدم المستثمرون مباشرة بالمستندات الى

مصلحة الشركات للحصول على التراخيص اللازمة.وهذا الرأى يحتاج الى دراسة متأنية حيث يتضح أن القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ أعطى اختصاصات للهيئة العامة للاستثمار يصعب الاستغناء عنها فى المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد المصرى، وبالنظر إلى الأهداف التى يسعى لتحقيقها.

## الجزء الخامس: استثمارات المناطق الحرة وحصيلة الصادرات فى مصر

يختص هذا الجزء بتحليل وضع المناطق الحره فى مصر من زوايا متعددة على النحو التالى:

### أولا: سياسة الاستثمار بالمناطق الحرة وحجم الاستثمارات بها

يعتبر الاستثمار فى المناطق الحرة أحد أشكال الاستثمار المباشر التى استحدثها القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ فى الجزء الخاص بالاستثمار فى المناطق الحرة حيث نص فى المادة ٢٥ منه على انشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والتى كان هدفها اعادة هيكلة المناخ الاستثمارى بما يتوا م والمرحلة المقبلة والتى يواجه فيها الاقتصاد المصرى العديد من المشاكل الاقتصادية والمتطلبات الملحة.

استهدف التخطيط فى مصر منذ أواخر السبعينات رفع معدل الاستثمار بحيث يبلغ ٣٥,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى نهاية الخطة الخمسية ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ مقارنة بنسبة ٢٣٪ التى تحققت عام ١٩٧٨/٧٧. وتهدف هذه الاستثمارات الى تنمية القطاعات الانتاجية (السلعية) وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة من حيث حجم الاستثمار الموجه لهذه القطاعات. لهذا سوف نتناول بالتحليل مشروعات هذين القطاعين العاملين بنظام المناطق الحرة والتى بلغت جملة الاستثمارات الموافق عليها لهما حتى ديسمبر ١٩٩٤ حوالى ٣ مليار جنيه فى جملة استثمارات المناطق الحرة والتى بلغت حوالى ٥ مليار جنيه أى أنها تمثل ٦٠٪ من جملة الاستثمارات الموجهة للمناطق الحرة.

وكان الاستثمار بنظام المناطق الحرة أحد الوسائل التى استخدمتها الأجهزة التخطيطية لتنمية الاستثمارات بغرض تحقيق الأهداف الآتية:

١- زيادة حجم المشروعات الجديدة وادخال التكنولوجيا المتقدمة مما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

٢- تهيئة المناخ الاستثمارى الجيد لجذب الاستثمارات الاجنبية.

٣- زيادة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية لجذب العملات الأجنبية لتدعيم موقف ميزان المدفوعات.

٤- تشجيع وتنمية تجارة الترانزيت .

٥- زيادة ايرادات الدولة من حصيلة الرسوم والايجارات للمشروعات الاستثمارية .

٦- تخفيف حدة البطالة من خلال زيادة فرص العمالة بالمشروعات الجديدة.

لذا فان أحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ لاستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة قد أجازت ثلاثة أنواع من المناطق الحرة.

أ- مناطق حرة تشمل مدينة كاملة وتنشأ بموجب قانون خاص.

ب- مناطق حرة عامة وهى المناطق التى تقرر الهيئة العامة للاستثمار انشاءها بعد موافقة مجلس الوزراء .

جـ- مناطق حرة خاصة وهى التى يقرر مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار انشاءها وتكون مقصورة على مشروع واحد فقط وهى تتبع مباشرة الهيئة العامة للاستثمار ولا تتمتع بشخصية اعتبارية ويمكن الحاقها بإحدى المناطق الحرة العامة.

وقد بلغ حجم الاستثمارات الموافق عليها فى المناطق الحرة حتى ١٩٩٤/١٢/٣١ (٣٠٤٣مليون جنيه) لنحو ٤٣٦ مشروعا تتوزع بين المناطق الحرة العامة والخاصة.

## ثانيا:تقييم المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الحرة

### ١- المنافع الاجتماعية لمشروعات المناطق الحرة:

استهدفت مشروعات المناطق الحرة تخفيف حدة البطالة فى المجتمع بالاضافة الى فتح آفاق جديدة للعمالة فى ظل التطورات الاقتصادية العالمية.

### أ - معدل التوظيف :

بتحليل مدى نجاح مشروعات المناطق الحرة فى المساهمة فى الحد من البطالة تشير الأرقام

الى أن جملة المشروعات الموافق عليها حتى ١٩٩٤/١٢/٣١ استهدفت تحقيق نحو ٢٨,٢ ألف فرصة عمل يخص المناطق العامة منها حوالى ٢٢,٨ ألف فرصة عمل بنسبة ٨٠,٦٪ فى حين استهدفت المناطق الحرة الخاصة تحقيق حوالى ٥,٥ ألف فرصة عمل بنسبة ١٩,٤٪ وقد تحقق توفير ١٤,١ ألف فرصة عمل بنسبة ٧١,٨٪ من المستهدف فى المناطق الحرة العامة ،أما المناطق الحرة الخاصة فقد وفرت ٥٤٦٩ فرصة عمل أى بنسبة ٩٤٪ وهى نسبة أعلى من المناطق الحرة العامة، فى حين أن حجم العمالة المتحقق فى مشروعات المناطق الحرة العامة يفوق بكثير حجم العمالة المتحقق من مشروعات المناطق الحرة الخاصة.

**ب- حجم الأجور الفعلية**

استهدفت المشروعات الموافق عليها حتى١٩٩٤/١٢/٣١تحقيق أجور قدرها ١٠٨ مليون جنيه تساهم مشروعات المناطق الحرة العامة بحوالى ٨٢ م.ج تمثل ٧٦٪ بينما المناطق الخاصة حوالى ٢٦ م.ج. ويلاحظ أن جملة الأجور التى تحققت فعلا بلغت حوالى ٥٥م.ج. تمثل ٥١,٢ ٪ من جملة المستهدف، ساهمت مشروعات المناطق الحرة العامة فيها بحوالى ٣٣,٩ م.ج. تمثل حوالى ٤١,٢٪ من المستهدف لها، بينما ساهمت مشروعات المناطق الحرة الخاصة بحوالى ٢١,٢م.ج. تمثل نحو ٨٣,٨٪ من المستهدف لها .

**٢- المنافع الاقتصادية لمشروعات المناطق الحرة:**

نحاول فيما يلى تناول المنافع الاقتصادية التى تحققت من خلال مشروعات المناطق الحرة بعد القانون ٢٣٠ لعام ١٩٨٦ وما أعطاه من حريات وضمانات لاستثمارات المناطق الحرة :

أ- مشروعات المناطق الحرة والنقد الأجنبى:

يعتبر الهدف الأساسى لانشاء المناطق الحرة هو تسهيل الحصول على النقد الأجنبى. وتشير هذه الدراسة إلى أن التدفقات الاستثمارية للمناطق الحرة والتى بلغت ٢٤٢٣ م.ج تمثل حوالى ٢٣٪ من قيمة الصادرات المصرية مما يشير الى أهمية تشجيع الاستثمار المباشر بالنقد الأجنبى لكى يمكن دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وقد بلغت الاستثمارات المستهدفة حتى ديسمبر ١٩٩٤ نحو ١٨٨٧م.ج تحقق منها ١٥١٨م.ج بنسبة بلغت ٨٠,٤٪وقد خص المناطق الحرة العامة ٥٦٪ من جملة الاستثمارات المستهدفه بقيمة ١٠٦٦ م.ج تحقق منها فعلا ٧٢٧,٤ بنسبة ٦٨,٣٪. أما

الاستثمارات المستهدفه فى المناطق الحرة الخاصة فبلغت ٨٢١ م.ج تمثل ٤٤٪ من جملة الاستثمارات المستهدفة للمناطق الحرة، تحقق منها فعلا نحو ٧٩٠ م.ج بنسبة ٩٦٪ من المستهدف لهذه المناطق الحرة الخاصة مما يشير الى أنها حققت معدلات جيدة من المستهدف مقارنتها بالمناطق الحرة العامة.

ب- مشروعات المناطق الحرة والصادرات:

نظرا لقصور البيانات الخاصة بحجم صادرات المناطق الحرة للخارج ومدى مساهمتها فى ميزان المدفوعات المصرى، فإن الدراسة اكتفت بأخذ بيانات عام ١٩٨٣كسنة أساس وتم تقدير بيانات عام ١٩٩٤ من خلال عدد المشروعات ومعدل النمو فى انتاجية المشروع خلال الفترة ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ والذى بلغ حوالى ٣٥٪ سنويا واذا كان هذا الأسلوب من التقدير يشوبه الكثير من القصور الا أنه يعطى فكرة عن الاتجاه العام لتطور هذه الصادرات.

ويتبين من ذلك أن أعلى مساهمة فى صادرات مشروعات المناطق الحرة حققتها المشروعات التى تعمل فى مجال الغزل والنسيج يليها المشروعات التى تعمل فى قطاع الصناعات التعدينية وتأتى فى المركز الثالث المشروعات التى تعمل فى الصناعات المعدنية .

أيضا تشير الدراسة الى أن ماحققته مشروعات المناطق الحرة من تطور فى الصادرات يرجع ليس الى نمو المشروعات وتطور انتاجها ولكن الى زيادة عدد المشروعات التى أخذت موافقات للعمل فى ظل قانون المناطق الحرة .

## الجزء السادس: أداء المناطق الحرة من واقع دراسة ميدانية:

اعتمدت الدراسة الميدانية على اثنتين من المناطق الحرة وهما : المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر والأخرى المنطقة الحرة العامة ببورسعيد ويرجع اختيار هاتين المنطقتين الى مجموعة من الأسباب تتلخص فى الآتى:

١- توقع اختلاف طبيعة الأنشطة التى تمارس داخل المناطق الحرة طبقا لاختلاف الموقع الجغرافى داخل الدولة.

٢- توقع اختلاف المشاكل التى تواجهها المنطقة الحرة طبقا للموقع الجغرافى.

٣- اختلاف تطبيق القوانين التى تخضع لها المناطق الحرة باختلاف الموقع والاجراءات التى تخضع لها المشروعات داخل المناطق الحرة.

وعلى الرغم من أن الدراسة الميدانية قد شملت المنطقتين الا أن المعلومات التى تم الحصول عليها لم تكن على نفس الدرجة من الغزارة وكذلك عدد المشروعات التى تم زيارتها ، فبالنسبة للمنطقة الحرة بمدينة نصر فقد تم تغطية عدد محدود من المشروعات،أما المنطقة الحرة العامة ببورسعيد فقد أدت زيارتها إلى الحصول على بيانات كلية عن المنطقة وبيانات عن المشروعات داخل المنطقة .

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأسئلة التى توضح أحوال المشروع وكيفية أدائه، وقد قسمت الأسئلة الى عشر مجموعات رئيسية لاتمثل استقصاء تفصيليا لأحوال هذه المشروعات، وإنما ينحصر هدفها فى التوفيق بين الغرض المحدد للدراسة وبين الحصول على كم من المعلومات يمكن التعويل عليه فى توضيح وتحليل دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات.

وقد انقسمت الدراسة الميدانية الى ثلاثة أقسام على النحو التالى:

- الاطار العام لمنطقتى الدراسة.
- نتائج عينة المشروعات فى ضوء الدليل الارشادى والمقابلات .
- التوصيات.

## أولا : الاطار العام لمنطقتى الدراسة:

### ١- المنطقة الحرة بمدينة نصر :

تبلغ مساحة المنطقة ٣٣٤٣٦٣ مترا مربعا بخلاف المساحات التى تشغلها مشروعات المناطق الحرة الخاصة. ويبلغ عدد المشروعات القائمة داخل المنطقة ٦٣ مشروعا تشغل مساحة اجمالية قدرها ٢٢٠٣٦٠ مترا مربعا بنسبة ٦٦٪تقريبا من اجمالى المساحة المخصصة للمشروعات داخل المنطقة بينما لازالت نسبة ٣٤٪ من هذا الاجمالى شاغرة ويمكن اقامة مشروعات عليها.

وفيما يتعلق بالمشروعات فى داخل المنطقة الحرة العامة فقد تم استخلاص الملاحظات التالية :

أ- أن المشروعات الصناعية يمثل عددها ما يقرب من ٨٠٪ من اجمالى عدد المشروعات داخل المنطقة الحرة بينما تمثل مشروعات التخزين ما يقرب من ١٤٪ والمشروعات الخدمية حوالى ٦٪، ومن حيث المساحة تحتل المشروعات الصناعية ما يزيد عن ٨٦٪ من اجمالى المساحة التى تشغلها المشروعات داخل المنطقة الحرة بينما تحتل مشروعات التخزين ١١,٥٪ من هذا الاجمالى.

ب- أن هناك فروقا كبيرة بين البيانات التقديرية والفعلية، وترجع هذه الفروق إلى عدم دقة دراسات الجدوى سواء من قبل الهيئة العامة للاستثمار أو من قبل المشروعات .

جـ - الفجوة الكبيرة بين متوسط الأجور الفعلية للعمالة المصرية ونظيره للعمالة الأجنبية فى مشروعات المنطقة الحرة بمدينة نصر، حيث يبلغ المتوسط العام للأجر الفعلى للعامل المصرى فى كافة المشروعات ٨٨٨ دولار فى حين أن العامل الأجنبى يحصل على ٥٨٤٥ دولار ، أى أن أجر العمالة الأجنبية يبلغ ٦,٦ مثل متوسط العمالة المصرية .

ويرجع ذلك الى أحد الاحتمالين التاليين أو كليهما:

- احتمال التفرقة بين العمالة على أساس الجنسية وظروف العمل فى كل دولة.

- احتمال أن العمالة المصرية تستخدم فى أعمال غير فنية ولا تحتاج الى مهارات وكفاءات عالية ومن ثم تنخفض أجورها كثيرا عن نظيرتها الأجنبية .

أما بالنسبة لمشروعات المنطقة الحرة الخاصة فقد تم استخلاص الملاحظات التالية:

أ- ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمار فى المشروعات الخدمية حيث تبلغ نسبة الاستثمارات فى المشروعات الخدمية ما يقرب من ٩٣٪ من إجمالى رؤوس الأموال الفعلية لهذه المشروعات .

ب- التباين الكبير بين البيانات الفعلية والتقديرية.

جـ- بلغ متوسط أجر العامل المصرى ٤٠٦٠ دولار بينما يحصل العامل الأجنبى على أجر متوسط قدره ١٧٤٥٦ وهذا يعنى أن العامل الأجنبى يحصل على ٤,٣ مثل أجر العامل المصرى ويرجع ذلك الى نفس الاحتمالين السابق الاشارة اليهما.

**٢- المنطقة الحرة العامة ببورسعيد:**

تتمثل البيانات العامة حتى أول أبريل ١٩٩٥ فى الآتى:

- تبلغ المساحة الكلية ٧٢٨٩٤٦ مترا مربعا، منها ٢٤٨١٦٦ للمرافق و٤٨٠٧٨٠ مترا مربعا للمشروعات وقد بلغت المساحة المستغلة ٩٤٪ من المساحة الكلية.

- يبلغ عدد المشروعات التابعة للمنطقة ١٠٢ مشروعا منها ١٠٠ داخل المنطقة الحرة واثنان خارج حدودها.وفيما يتعلق بنشاط المشروعات داخل المنطقة نجد أن ٣٩٪ منها مشروعات صناعية و ٥٨٪مشروعات تخزين و٣٪ مشروعات خدمات. وبالنسبة للمشروعين خارج المنطقة فأحدهما خدمى والثانى تخزينى.

- تبلغ رؤوس الأموال بالنسبة للمشروعات داخل المنطقة ١٤٤٤٢٩ ألف دولار وتكاليفها الاستثمارية ٢٤٤٠٥٦ ألف دولار.

- يبلغ حجم العمالة فى المشروعات داخل المنطقة ٨١١٢ عاملا أجورهم السنوية ١٢٠٤ ألف دولار.

- بلغت واردات المشروعات داخل المنطقة خلال ١٩٧٦/٧٥ - أبريل ١٩٩٥ ما قيمته ٣٣٨٠٣٢ ألف دولار موزعة بين أصول رأسمالية وسلع وسيطة ومواد خام، وسلع متنوعة .

- بلغت صادرات المشروعات داخل المنطقة لنفس الفترة ٣٨٣٣٨٦٣ ألف دولار موزعة ما بين السوق المحلى المصرى والأسواق الأجنبية وبضائع تم تداولها بين المشروعات.

## ثانيا: نتائج عينة المشروعات فى ضوء الدليل الارشادى والمقابلات :

شملت العينة بعض المشروعات من المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر، وبعض المشروعات من المنطقة الحرة العامة ببورسعيد. ثم استخلصت بعض المشاكل التى تواجه المشروعات واقتراحات بحلها .

**١- مشروعات مدينة نصر :**

لأسباب خارجة عن ارادة الفريق البحثى اقتصر عدد المشروعات التى شملتها العينة على

أربعة مشروعات :

- اثنان يعملان فى مجال خدمات المعلومات،فيختصان بمعالجة وتحليل البيانات الجيولوجية التى تحتاجها اساسا شركات البترول والتعدين سواء العاملة داخل حدود مصر أو خارجها. وأحد المشروعين يأخذ شكل شركة مساهمة أجنبية بنسبة ١٠٠٪ والآخر عبارة عن فرع لشركة أجنبية. وقد بدأ المشروع الأول نشاطه فى أواخر أبريل ١٩٩٣ ويبلغ عدد العاملين فيه ٦٧فردا بينهم أحد عشر أجنبيا وقد بلغت تكلفته الاستثمارية ٤ مليون دولار بمتوسط ٧٠١٧٥ دولار للعامل .أما المشروع الثانى فقد بدأ نشاطه الانتاجى فى ديسمبر ١٩٩٣ ، حيث بلغ عدد العاملين به ٢٩ فردا وبلغت تكلفته الاستثمارية ٧٧٠ ألف دولار بمتوسط ٢٦٥٥٢ دولار للعامل، ويلاحظ ارتفاع المعامل المتوسط لرأس المال/ العمل فى كل من المشروعين.ولا شك أن ارتفاع معامل الكثافة الرأسمالية فى هذين المشروعين يجد تبريره فى طبيعة النشاط الذى يقومان به حيث يعتمد على تلقى وتخزين ومعالجة البيانات واستخلاص النتائج والمؤشرات وتقديمها الى الشركات المستخدمة لها من خلال شبكة المعلومات .

- مشروع يعمل فى مجال تصنيع الأنظمة وبرامج الحاسب الآلى وقد بدأ نشاطه الانتاجى فى أكتوبر ١٩٩١، ويأخذ شكل شركة مساهمة برأسمال عربى ١٠٠٪ ويبلغ رأس المال المدفوع مليون دولار فى حين بلغت التكاليف الاستثمارية ٢ مليون دولار ويعمل بالمشروع ٢١٠ أفراد جميعهم مصريون.

- مشروع يعمل فى انتاج مركزات الكوكاكولا وهو فرع لشركة أمريكية ويبلغ رأسماله ٨.٩١٦ مليون دولار أمريكى فى حين بلغت التكاليف الاستثمارية ٨٥٧.١٥ مليون دولار. وقد بدأ هذا المشروع نشاطه الانتاجى فى أواخر نوفمبر ١٩٨٥ ويبلغ عدد العاملين به ٦٨ عاملا تبلغ أجورهم السنوية ١٥٢ ألف دولار.

٢- مشروعات المنطقة الحرة ببورسعيد :

غطت الدراسة الميدانية فى هذه المنطقة عينة عشوائية تتكون من ثلاثة وعشرين مشروعا تمارس أنشطة انتاجية فى مجالات مختلفة كما يلى:

- تمثل مشروعات الملابس الجاهزة بما فيها الجلدية والأحذية نسبة ٦١٪ من اجمالى مشروعات العينة .وتعد هذه المشروعات منافسة للمشروعات المثيلة فى السوق المحلية .

- تمثل مشروعات التعبئة والتغليف والتقطيع والتجهيز ما يزيد عن ٢٦٪ من اجمالى عدد مشروعات العينة .

- هناك مشروعان يقومان بانتاج البويات وحديد التسليح ويستخدمان تكنولوجيا عالية .

ومن خلال الاجابة على أسئلة الدليل الارشادى للمقابلات تم التوصل الى ما يلى :

أ - تتوزع ملكية المشروعات على النحو التالى : .

- قطاع خاص مصرى ٩ مشروعات منها مشروعان يأخذان شكل شركات مساهمة و ٣ شركات أشخاص والباقى مشروعات فردية .

- قطاع خاص عربى ٤ مشروعات .

- قطاع خاص أجنبى مشروعان .

- قطاع خاص عربى وأجنبى مشروع واحد.

ويشير هذا التوزيع الى غياب فروع الشركات العالمية أو العابرة للقارات، بالاضافة الى ضعف شركات الأموال ، وهذه المشروعات تدل على غلبة المشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم بين مشروعات المنطقة.

ب - يؤيد ما تقدم أن ستة مشروعات يقل رأس المال فيها عن ١,٥ مليون دولار ومشروعين يتراوح رأسمالهما بين ٣-٤,٨ مليون دولار ومشروع واحد رأسماله ٢٠ مليون دولار .

جـ - بالنسبة للانتاج فغالبا ما يتم وفق خطط انتاج خاصة بالمشروعات يتم تحديدها على أساس التعاقدات مع الوكلاء .

د - تعتمد المشروعات على تصميمات من الخارج .

هـ - تشير البيانات الخاصة بمستلزمات الانتاج الى انخفاض نسبة استيراد المشروعات لمستلزمات انتاجها من داخل مصر،فلم تتجاوز هذه النسبة ٢٠٪ ويرجع ذلك إلى أن معظم

مستلزمات الانتاج المحلية تقل جودتها عن المستورد.

و - فيما يتعلق بأسواق تصريف المنتجات، يلاحظ أن السوق المحلية تستوعب نسبة ١٠٪ من انتاج مشروعات التخزين ومشروعات التعبئة والتغليف باستثناء مشروع تعبئة وتغليف المواد الغذائية فان ٧٠٪من انتاجه يتجه الى أسواق خارج مصر .أما مشروعات الملابس الجاهزة فان سبعة مشروعات منها تصدر ١٠٠٪ من انتاجها .

ز - فيما يتعلق بالملابس الجاهزة نجد أن أغلب مشروعاتها توظف من ٤٠٠-٥٠٠ عامل وقد وصلت العمالة فى أحد المشروعات الى ٩٠٠ عامل.

٣- المشاكل التى تواجه المشروعات:

بالاضافة الى ما تقدم ، ومن واقع اجابات مشروعات العينة والمقابلات التى تمت مع مسئولين بها ،يمكن الاشارة الى بعض المشاكل التى تواجه المشروعات واقتراحات حلها :

أ - مشكلة تنقل العمالة بين المشروعات :

يشير أصحاب المشروعات الى مشكلة ترك العاملين للعمل دون اذن مسبق الأمر الذى يترتب عليه توقف بعض الخطوط الانتاجية .ويرى أصحاب المشروعات أنه من المفيد للقضاء على تنقل العمالة عدم قبول العامل فى أى مشروع داخل المنطقة إلا بعد مضى ثلاثة شهور من تركه العمل .

ب - مشكلة المستوى الفنى للعمالة والانتاجية والأجور:

تعانى مشروعات كثيرة داخل المنطقة من عجز فى العمالة خاصة الفنية والمدربة ،وتبرز هذه المشكلة فى مجال صناعة الملابس ،ويقدر عدد من أصحاب المشروعات أن مستوى الأجور أعلى من انتاجية العمال وذلك إما لانخفاض المعروض من العمل أو لتطبيق شروط المنطقة بحيث لا يقل أجر العامل عن ٤٥ دولار مهما تدنت درجة مهارته .

جـ- المواد الخام وجودتها:

يرى العديد من أصحاب المشروعات انخفاض جودة المواد الخام المستوردة من الداخل هذا

بالاضافة الى العديد من القيود الادارية.

د - اسعار الكهرباء:

يشكو كثير من أصحاب المشروعات من ارتفاع أسعار الكهرباء مقارنة ببعض الدول الأخرى مثل جنوب شرق آسيا .

هـ - مشكلة التسويق:

قرر الكثير من أصحاب المشروعات بأنهم يواجهون صعوبات فى تصريف الانتاج ويرجع ذلك للآتى :

- عدم توفر معلومات تسويقية كافية مع عدم معرفة الكثير من المشروعات بمراكز المعلومات التسويقية.

- الافتقار الى الكوادر التسويقية المسلحة بالدراسات العلمية المتخصصة فى هذا المجال.

- عدم اهتمام الهيئة العامة للاستثمار بتقديم خدمات للمشروعات فى النواحى التسويقية.

و - مشكلة ايجارات الأراضى:

يرى أصحاب بعض المشروعات أن طريقة احتساب ايجارات الأراضى التى تخصص لهم لاقامة المشروعات عليها تجعل هذه الايجارات مرتفعة بالمقارنة بالمناطق الحرة فى بعض الدول الأخرى.

## توصيات لتشجيع الاستثمار فى المناطق الحرة وتنمية صادراتها:

يلاحظ أن مشروعات المناطق الحرة لم تحقق الأهداف المرجوة منها سواء بالنسبة لتحسين موقف الميزان التجارى، أو تشغيل القوى العاملة وفيما يلى مقترحات لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية للمناطق الحرة فى مصر:

١- الاستمرار فى اجراءات توفير المناخ المناسب للاستثمار.

٢- أهمية توفير الأيدى العاملة المدربة بالأجور المناسبة.

٣- ربط المزايا والاعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية مع أولويات خطط التنمية.

٤- ازالة المعوقات البيروقراطية والاجراءات الادارية.

٥- توفير الخدمات المالية وتطوير القطاع المصرفى وتوفير الوسائل التمويلية المناسبة للمشروعات.

٦- الاهتمام بجذب الشركات العملاقة العالمية لأنها تتحكم فى جزء لا يستهان به فى الاقتصاد والتجارة العالمية.

٧- تشجيع شركات القطاع العام والخاص المصرى على مشاركة الشركات الأجنبية .

٨- إعداد دليل حول فرص الاستثمار فى كافة المجالات الزراعية والصناعية والسياحية فى مصر.

٩- تشجيع فكرة قيام مناطق حرة خاصة داخل المصانع أو مواقع الانتاج لتصدير جزء من انتاجها مباشرة للخارج .

١٠- ترشيد استخدام أراضى المناطق الحرة وذلك بالتوسع فى انشاء المصانع متعددة الطوابق.

١١- تطبيق مبدأ اللامركزية فى اتخاذ القرارات لسرعة البت فى المشروعات المعروضة على الهيئة العامة للاستثمار وضرورة تطوير أساليب العمل فى الهيئة بهدف تبسيط الاجراءات.